

عوامل الإعراب في لسان العرب: في تأصيل المعرفة النحوية Conjugation Factors in Arab Linguistics: In Syntactic Knowledge Foundation.

د. عبد الفتاح الشاذلي*

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فاس-مكناس/المغرب

abd.chadli@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/06/15 تاريخ القبول: 2021/08/30 تاريخ النشر: 2021/08/31

Abstract:

The term “factor” is based on an Islamic idea that everything has a creator. For that reason, any accent put on a word must have a cause called “factor”. Al-Jorjani – الجرجاني – attributes actions of the factors to a holistic rule; however, the number of standard factors is only nine. In this case, the factors execute an effective activity by which it indicates the changes in the language declination status. As for analysis, there is a change in the ultimate words of the sentences.

Ibn Ajroum - ابن أجروم - uses the term “factor” in -Al Ajroumia- الأجرومية to make the understanding accessible and shortened. When reading the book ‘al-ajroumia’, we discover that he is a writer who masters the grammar and represents it in a fluid language with a simplified terminology.

Keywords: Factors; declination; conjugation; grammar; language; Al Ajroumia.

ملخص البحث:

يستند اللسان العربي في تركيب الكلام، وتفجير المعاني، إلى ضوابط مؤثرة لفظاً ومعنى. ويشكل العامل جوهر التغيرات التي تلحق بنية الإعراب. وبحكم أهمية الإعراب في درء اللحن أضحت النحوضوابط لمنطق التفكير والتعبير والإبداع؛ لأن منطق التفكير اللغوي الفصيح يعتل بالتشوه الذي يصيب أدائه. وقد روي “أن سيويه لحن في حلقة حماد بن سلمة. فقال له: لحن يا سيويه، فقال: سأطلب علماً لا يُلحَنُ فيه. فلزم الخليل فبرع”. ومنذئذ، لم يتوان علماء اللغة في تسريع وثيرة إنضاج فن النحو الذي نشأ أساساً. لدرء اللحن وضبط الأحكام الإعرابية والبحث في تكوين الجملة. وبحكم التلاقح المبكر بين المشرق والمغرب، بزغ نجم محمد بن داود (ابن أجروم) صاحب الأجرومية؛ وهو كتاب لخص فيه هذا النحوي كتاب “الجمال في النحو” لأبي القاسم الزجاجي. وقد تدرج ابن أجروم من تعريف الكلام وتفرع أقسامه إلى عرض العوامل اللفظية والمعنوية ذات الأثر في تغيير أحوال الكلم.

الكلمات المفتاحية: العوامل؛ اللسان؛ الإعراب؛

النحو؛ اللحن؛ الأجرومية.

توطئة

إن اللغة كائن فيزيائي وأداة للفهم والإفهام، ووسيلة للتواصل والإقناع والإبداع. ولذا يعد الإخلال بقواعدها عيباً لا مبرراً، لأنها حامل المعرفة والمهنية والملة، فسوء ملكة الإعراب طمس للهوية، لا سيما أن اللغة نعمة بمعنى أشد أصالة. أما أنها نعمة وضمن لهذا العالم وهذا التاريخ، فمعناه أنها تضمن أن يكون في استطاعة الإنسان الوجود بوصفه كائناً تاريخياً. فليست اللغة أداة طيعة، ولكنها . على العكس من ذلك . هي هذا التاريخي نفسه الذي يتصرف في الإمكانية العليا لوجود الإنسان (1).

1. حول جذور النحو

ترعرعت لغة العرب في شبه الجزيرة العربية ترعرعا صافيا لا يعرفه لحن، ولا يشوبه تحريف، ولا ينخر أصالته دخیل. وهي لغة قد تبلورت بوساطة منتديات أسواق الأدب التي احتفت باللغة والشعر، وأشهرها: عكاظ، والمجنة، والمربد، وذو المجاز باعتبارها الفضاءات التي أرست دعائم اللغة في وجدان وذاكرة الإنسان العربي، بل وجوّدت مبنائها ومعناها، وركزت صيغها وأبنيئها. ولما اتسعت خارطة العرب بفضل فتوحات الإسلام، اختلط العرب بالأعاجم، وتقاطر الوافدون على مكة والمدينة ومختلف المراكز الإسلامية الحيوية، فأضحي لزاماً أن يتخاطب الجميع بلغة القرآن جامع الأخلاط.. وهو ما أسقط كلام العرب في اللحن، وأضعف جبلة لسان الإنسان العربي.

لا شك أن علة الاختلال في الإعراب، هي أبرز مبرر حدا بالعرب إلى وضع قواعد النحو، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم. فقد رُوي أن رجلاً لحن بحضرته فقال: أرشدوا أخاكم، فقد ضل. وقال أبو بكر لأن أقرأ

فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن" (2). وروي أنه دخل أعرابي السوق فسمع الناس يلحنون فقال: "سبحان الله يلحنون ويربحون ونحن لا نلحن ولا نربح" (3).

صار البيان العربي بفعل هذا العطب استثناء واللحن قاعدة بعدما كان العرب ينطقون اللغة عن سليقة دون أن يخضع كلامهم لقيد الرقابة والحدود. ولما تفتت آفة اللحن أمسى عدد المجبولين قلة تكاد تحصى. قال الأصمعي: أربعة لم يلحنوا في الجد ولا في الهزل: الشعبي وعبد الملك بن مروان والحجاج بن يوسف وابن القرية. والحجاج أفصحهم (4).

بمجيء الإسلام ضعف، بل فسد لسان الملة، وبمفارقة العربي لشبه الجزيرة طلباً لتوسيع رقعة الفتوح، ساءت ملكة إعرابه "بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين، والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقى إليها مما يغيرها لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة... فقيدها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو" (5).

إن اللغة أصوات للتعبير، وهي ضمان الهوية التاريخية للأمة. وبما أن اللغة ملكة للكائن البشري دون غيره، فإنه الكفيل بالتصرف في علومها وصنائعها وفق مشيئته في الإفصاح عن غاياته ومقاصده. ولذلك فهي، حسب علماء اللغة، نسق صوري، بينما يظل الخطاب حدثاً تاريخياً. ولكونها واقعة فيزيائية تتجسد عبر جهاز صوتي وسمعي، فإنها قابلة للتدوين والوصف والملاحظة.

ووضع قياسها، وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سراً للناس ووجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجر والجزم" (6).

نشأ علم النحو للبحث في أصول تكوين الجملة وضبط قواعد اعرابها. فالنحو مصدر شائع بمعنى نحوت نحو، أي قصدت قصداً. وهو في تعريف ابن جني، " انتحاء سَمَتِ كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع.. والإضافة والنسب.. وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها..." (7)، فالنحو في نظر ابن جني محاكاة العرب في طريقة كلامهم تجنباً للحن.

ومرد توسع آفاق النحو، حسب ما رواه عبد الرحمن بن هرمز وعيسى بن عمر والخليل، إلى رغبة الموالى في تحسين أدائهم اللغوي وتقويم أود مشافهاتهم توقفاً إلى التخلص من رطانة العجمة، وإتقان لغة القرآن، وطمعاً في تعزيز، بل إعلاء مكانتهم بين العرب.

لم يتوان العلماء آنئذ في تسريع وتيرة إنضاج فن النحو إحساساً منهم بالحاجة إلى هذا العلم قبل سائر العلوم اللغوية الأخرى. وقبل تمام القرن الثالث الهجري، اشتد عوده بموجب الخلاف الحاد الذي نشب بشأن مسائله بين مدرسة الكوفة ومدرسة البصرة، وأفضى إلى نشأة المدرسة البغدادية الآخذة بمبدأ الترجيح والاختيار.

تدرج علم النحو نحو سلالمة الارتقاء لما دخلت منظومته في الجدل العلمي بدءاً بالمناظرة التاريخية التي جرت أطوارها بين الخليل بن أحمد والرؤاسي، وهي المناظرة التي أعقبتها مناظرات عدة بين البصريين أنفسهم كمناظرة سيويه والأصمعي، والكوفيين فيما بينهم، والمناظرات بين النحويين البصريين والكوفيين. أما مبررات هذا الحجاج فيعزى

أحس العربي بوظيفة اللسان الذي يحقق الكنه الأعلى لوجوده الحضاري، فأعجب بقلائد الجمال، وصنعة البيان التي أودعها شعراء الجاهلية في لغة عززها القرآن لما اختارها واجد الوجود لساناً عربياً مبيناً. وقد ولد الإحساس لدى رجال الحديث أمثال مالك بن أنس، والأوزاعي، وعبد العزيز بن جريح، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وأحمد بن حنبل (ت 241 هـ) والإمام البخاري... الرغبة الشديدة في الاهتمام بالحديث والفقه والتفسير، بينما جنح علي بن أبي طالب، وأبو الأسود الدؤلي، وعبد الرحمان بن هرمز، وابن شميل، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وإسحاق الحضرمي، والرؤاسي، والهراء، والمبرد، والأصمعي، وسيبويه، والكسائي والفراء... وغيرهم إلى تدوين اللغة وتقييدها خشية فسادها بفعل لحن المستعربين؛ الآفة التي اكتسحت اللغة، وتسرب فسادها إلى القراءات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة. ولئن زعم بعض المستشرقين أن النحو مقتبس من علوم اليونان، فإن معظم علماء العربية يؤكدون أنه نشأ في العراق إبان صدر الإسلام بمقتضى سليقة التخاطب بين العرب، فتدرج في سلم الترقى إلى أن نضجت قواعده بناء على تأمل كلام العرب. ومن العلماء الذين تداولوا مسألة وضع النحو، ابن سلام الجمحي في "طبقات الشعراء"، وأبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين"، والزبيدي في "الطبقات"، وابن النديم في "الفهرست"، والأنباري في "نزهة الألبا"، والوزير القفطي في "إنباه الرواة". وقد أثر العلماء تسمية "علم العربية" بـ"علم النحو" حفاظاً على كلمة الإمام علي رضي الله عنه مخاطباً أبا الأسود الدؤلي واضع قياساته بقوله: "ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت". فأبو الأسود البصري. حسب معظم النحاة الأوائل. هو "أول من أسس العربية، ونهج سبلها

المغرب الإسلامي)، ومحمد بن عبد الله الغازي (صاحب العلم الغزير في الشعر والنحو، ومجالس الرياشي (المتوفى سنة 225هـ)، وعثمان بن المثنى (مؤدب أبناء عبد الرحمان بن الحكم، وأحد مجالسي ابن الأعرابي، والمتوفى سنة 273هـ)، ومحمد بن عبد السلام الخشني (الخبير بكلام العرب، ومجالس المازني والرياشي)، يضاف إلى هؤلاء ثلة من اللغويين والنحويين ممن لم يؤثر أنهم غادروا نحو المشرق لطلب العلم غير أنهم كانوا أعلم الناس بعلوم اللغة والنحو والإعراب والشعر والأخبار، وأدراهم بكتب سابقهم ومجايلهم من علماء المشرق؛ ومنهم أبو وهب عبد الرؤوف (شارح كتاب سيبويه)، وسعيد بن قدامة البلوطي (سار على مذهب الكوفيين)، وأحمد بن موسى الراوي (النحوي اللغوي المتوفى سنة 344هـ).

ومن أجل تلاحق ضروب اللغة وفنون الكلام بين المشرق والمغرب، وفد على بلاد المغرب والأندلس عدد من علماء المشرق أبرزهم أبو علي القالي الذي لاقى ربه بقرطبة سنة 356هـ وبعد أن شب عود المغاربة في النحو والأدب والفقه طفقوا إلى إبراز آرائهم زيادة في الإدراك أو تعقيبا على المفسرين والشرح، أو استدراكا على ما أنتجه علماء المشرق؛ إذ بزغت بموجب هذا التفتق المعرفي حركة نهضوية رائدة منذ أوائل القرن الخامس الهجري الذي اعتبره المؤرخون فجر النهضة النحوية في بلاد الأندلس وشمال أفريقيا.

تنافس أبناء الأندلس في حفظ وشرح وتعليم كتاب سيبويه وأعلوه إلى مرتبة التقديس. وحلت قرطبة محل البصرة والكوفة وبغداد، فازدهرت العلوم في المغرب الإسلامي، وأضحت الفنون والعلوم دولا بين المشرق والمغرب العربيين الإسلاميين، وشد

إلى كون فن النحو لم يكن قد نضج أو بالأحرى لم تكتمل صورته سيما وأن معمعان الخلاف في مسائل الاختلاف قد أسهم في إذكاء فتيل السجال حول هذا العلم حيث ناظر الكسائي إمام الكوفيين أبرز معاصريه من البصريين وعلى رأسهم سيبويه داخل قصر الرشيد.

وبعد الخليل وسيبويه، اهتم عدد من علماء العربية وعلى رأسهم أبو عمر صالح الجرمي، وأبو عثمان المازني، وأبو محمد التوزي، وأبو علي الجرمازي، والرياشي، وأبو العباس المبرد (من علماء البصرة)، والرؤاسي، والكسائي، والفراء، وابن الطوال، وابن السكيت، وثعلب (من علماء الكوفة)، بأصول النحو بعد أن نضجت أبوابه واكتملت قواعده.

أما في بلاد الأندلس والمغرب، فقد تأثر ظهور النحو بتأخر الفتح وبعد المسافة، وسيادة لغات مغايرة بين الأهالي، وبفعل الجوار حج علماء الضفتين إلى المشرق من أجل إشباع معارفهم، ومشاهدة الأعراب، والتزود بالعلوم الشرعية.

اهتم رجال المغرب الإسلامي منذ الفتح بالتفقه في الحديث، والتفنن في ضروب اللغة والنحو. وهو ما أخبرت عنه الكتب التي عُنيت بالترجمة لأعلام هذه المرحلة العلمية المبكرة ممن رحلوا إلى المشرق للاستزادة من المعرفة اللغوية، ومجالسة شيوخ الفقه والحديث واللغة والنحو والصرف أو الاطلاع على الفروقات القائمة بين المذاهب النحوية الرائجة في البصرة والكوفة وبغداد. فمن أجل هذه المقاصد رحل بعض العلماء ومنهم ثابت السرقسطي (أول من أدخل كتاب العين إلى الأندلس)، والشمر بن نمير، وجودي النحوي المغربي المتوفى بقرطبة سنة 198هـ (جالس الكسائي والرياشي والفراء، وأول من أدخل كتاب سيبويه إلى

من ذلك الطول مع استيعابهم لجميع ما نقل كما فعله ابن مالك في كتاب "التسهيل" وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادئ العامة تيسيرا للفهم كما فعله الزمخشري في "المفصل" وابن الحاجب في "المقدمة" له. وربما نظموا ذلك نظما مثل ابن مالك في الأرجوزة . الصغرى والكبرى، وابن معطي في الأرجوزة الألفية. وبالجملية فالتأليفات في هذا الفن أكثر من أن تحصى أو يحاط بها وطرق التعليم فيها مختلفة. فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين"(8).

ومن المتأخرين الذين سلكوا مسلك التدريس بوساطة الاختصار ابن أجروم / الفقير الصوفي الذي نال حظا وافرا من العلم في القراءات والنحو والذي أثر عنه اختصاره لكتاب الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي (المتوفى سنة 340هـ). وقد اتسمت كتب عديدة بنفس التسمية، من أقدمها كتاب "الجمل في النحو" المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) البصري أواخر العصر، وجهنذ الأمة، وأستاذ أهل الفطنة، "باسط النحو وممد أطنا به ومسبب علله"(9).

وقد تلاه، حسب ظني، "الجمل في النحو" لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير النحوي البغدادي (المتوفى سنة 218هـ)، الذي تناول النحو من خلال آيات قرآنية وشواهد شعرية، وعرض الوجوه النحوية بطريقة تعين المتعلمين على إدراك القواعد بيسر وسهولة.

وتوالى المصنفات الحاملة لنفس العنوان ومنها كتاب "الجمل في النحو" للرجاني (ت 340هـ) و"الجمل" لابن خالويه (ت 370هـ)، وجمل "ابن هشام" (ت 761هـ)، و"الجمل" لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني (ت 471هـ)، وهو شرح مختصر لكتابه "العوامل المائة" الذي

علماء المغرب والأندلس الرحال إلى المشرق حيث درّس ابن مالك أليفته هناك.

2. متن الأجرومية: السياق والمورفولوجيا

حيثما تشتد الحاجة إلى علم من العلوم، يهرع علماء العصر إلى الأخذ بأسبابه فيكون أشرف المعارف في تلك الحقبة لأن أهمية الصنائع والفنون تقاس بحصول الفائدة والمنفعة. ولذلك استنكف علماء المسلمين الخوض في العلوم الضارة كالسحر والأسرار الإلهية، وعكفوا على العلوم المحمودة المستندة إلى العقل والتجربة كالأصول (الكتاب والسنة، والإجماع، وأثار الصحابة)، والمتممات (العلوم المساعدة على فهم القرآن)، والمقدمات (العلوم غير الشرعية من لغة ونحو وبلاغة وصرف)، أي علوم الآلة التي اهتم بها اللغويون والنحاة من أمثال ابن أجروم الذي استفاد من جهود سابقيه من علماء المغرب والأندلس كابن مالك المتوفى سنة 672هـ.

لم يكن هذا العالم أول من عني من علماء المغرب والأندلس بكتاب "الجمل في النحو" لأبي القاسم الزجاجي، بل سبقه إلى شرحه ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن الأشبيلي النحوي المتوفى سنة 663هـ)، وابن الضائع (أبو الحسن الأشبيلي الكتامي المتوفى سنة 680هـ)، وابن الربيع (أبو الحسين عبيد الله الأشبيلي المتوفى سنة 688هـ). ففي خضم هذا السياق الثقافي ازدهرت نبتة محمد بن أجروم الفقيه النحوي الصنهاجي المغربي المتوفى سنة 723هـ، الذي أكتب هو الآخر على مدارس وتلخيص قواعد النحو سيرا على دأب أئمة النحو المتقدمين كأبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني وغيرهما ممن اختصروا كتباً للمتعليمين إلى أن جاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار فاختصروا كثيرا

والرؤاسي، والهرء، والكيسائي وابن السكيت، والفراء
وثعلب... آفاق بلاد الرافدين، والحجاز، والشام،
ومصر.

اشتهر الزجاجي بهذا المصنف أكثر من سواه،
لأنه حسب الوزير القفطي في "إنباء الرواة" ظل
سائدا في المشرق أيضا إلى أن انهمك الناس في
مدارسه اللع لابن جني، والإيضاح لأبي علي
الفارسي، وهو ما أكده اليافعي في "مرآة الجنان"،
قائلا: "ما اشتغل به أحد في بلاد الإسلام إلا انتفع"
مصرحا أن بعض فضلاء المغاربة أخبروه أن عندهم
لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحا" (13).

ويبدو أن ابن أجروم قدم على تلخيص كتاب "الجمل
في النحو" للزجاجي وعيا منه أنه أنضح مؤلفاته
النحوية، التي شملت علما وافرا، وتمكنا مكينا،
ونهجا متبصرا في التعليل والاستشهاد، خاصة وقد
أثّر عن الزجاجي نفسه أنه علم ودرس وأملى وحدث
وانتفع بعلمه أفواج من الطلبة منهم المقرئ الأنطاكي
الذي نهل منه ورواه عنه، وثاني الأسباب، أن صاحب
هذا الكتاب قد نهج منهج السهولة والبساطة في
التدريس، والدقة والمغايرة في التصنيف، بينما سلك
بعض معاصريه مثل منافسه أبي علي القالي مسلك
العمق والمنطق في الشرح والتفسير والتعليل. وبما أن
مقام الاختصار هو مقام تقديم علم النحو بطريقة
تربوية تعليمية بيداغوجية، فإن ابن أجروم قد نأى
في الأجرومية عن الغوص في التفريعات متمسكا
بالأصول العامة التي لا اختلاف فيها بين النحويين.

ومن دلائل هوس جنوحه إلى هذا التلخيص
إحساسه بدنو قطوفه وجليل منافعه، وقدرته على
إفهام المبتدئين وإشباع فهم المتخصصين، بل هو
حسب محققه أسهل كتب النحو للطلاب من غيره،
لأنه يعمد إلى تكريس المبادئ العامة للتعاطي مع
القواعد كالإفاضة، والجواز، وعدم الجواز،

وشحه صاحبه بقوله "هذه جمل رتبها ترتيبا قريب
المتناول، وضمنتها جميع العوامل، تهذب ذهن
المبتدئ وفهمه، وتعرفه سمت الإعراب
ورسمه" (10).

وإذ نعود إلى أبي القاسم الزجاجي المنسوب
إلى شيخه إبراهيم بن السري أبي إسحاق الزجاج (ت
311هـ) نجده قد أتقن وغاص وحذق علم شيوخ
البصرة والكوفة وبغداد... من أمثال ابن السراج
النحوي (ت 316هـ)، والأخفش الأصغر (ت 315هـ)
وأبي بكر الأنباري النحوي (ت 328هـ)، وأبي موسى
سليمان الحامض (ت 305هـ)، وابن كيسان (ت
299هـ)، وابن دريد الأزدي (ت 333هـ)... وآخرين.

هكذا يتبين أن أبا القاسم الزجاجي لم
يصادف عالما من علماء عصره إلا ونهل من معارفه
النحوية واللغوية، وهو ما يدل "على دأبه ونشاطه
وحسن إفادته من الحركة الثقافية الخصبة في
بغداد، ما أتاح له ثقافة وافرة ومتنوعة في علوم
العربية المختلفة، ولكن انصارفه الظاهر كان للنحو
والصرف" (11).

ذهب الشيخ محمد طنطاوي أن جل شرح
كتاب "الجمل" لأبي القاسم الزجاجي من المغاربة
وأهل الأندلس، ولم يعن بشرحه النحويون المشاركة
سيما وأنه قضى عمرا غير يسير بالشام يدرس ويعلم
ويصنف الكتب إلى أن أدرك شأوا علميا مرموقا بين
العلماء والأدباء الذين عاصروه. ولذلك حظي كتابه
لدى المغاربة "بحظوة تداني كتاب سيبويه عند
المشاركة، فتصدى الكثير لشرحه وشرح
شواهد" (12). وقد يعزى سبب اهتمامهم بهذا
الكتاب لعدم توفر كتب نحوية أخرى أو إلى خفوت
شهرة النحويين البصريين والكوفيين بشمال أفريقيا،
في ذلك الوقت المبكر، بينما طبقت شهرة الخليل،
وسيبويه، والأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد،

هو المعنى القائم بذات الله تعالى الخالي من الحرف والصوت، بينما عرفه النحاة بكونه اللفظ المركب. ومعنى اللفظ لغة الطرح والرمي، واصطلاحاً الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية (16).

وهو نفس التقسيم الذي استند إليه معظم النحاة القدامى ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والمبرد وأبو القاسم الزجاجي، وعبد القاهر الجرجاني، القائل: "اعلم أن الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف" (17).

عرج ابن أجروم، بعد هذا التعريف والتفريع العام المقتضب لمفهوم الكلام، إلى تصنيف أبواب قواعد النحو، مختصراً محتوياتها وأجزائها، مبتدئاً، شأن الزجاجي، بتعريف الإعراب، قائلاً: "الإعراب هو تغيير أواخر الكلم" (18). وبينما اكتفى هذا الأخير بتعريف الإعراب ذاكرة قسميه، غاص ابن أجروم في عرض جقائقه وتفصيله، وانتقل بعد ذلك إلى طرح "باب معرفة علامات الإعراب"، مركزاً على علامات الرفع والنصب والخفض مع التنصيص على مواضع هذه العلامات دون تمثيل أو استشهاد وعياً منه أن الاقتصاد مطلب من مطالب الاختصار. ولئن خص المعربات بفصل حدد من خلاله أنواع المعربات بالحركات والحروف، فإنه جعل هذا الفصل يتيماً لأنه لم يورد فصلاً ثانياً على طول متنه، بل ظل يشرح ويفسر محتويات الأجرومية عبر الأبواب دون فصول. وقد انطلق في غالب العرض من الكليات إلى الجزئيات، مستلهماً هذا النهج من منهجية أبي القاسم الزجاجي في بسط موضوعاته النحوية.

تقتضي تعليمات الأصول التعميم قبل التخصص. ولذلك نراه يبدأ بتعريفات شاملة تتلوها تعريفات جزئية متعددة ومتداخلة، لكن بمنهجية واضحة وأسلوب شفاف. ومن تلك التعريفات العامة قوله: "لرفع أربع علامات"، و"المعربات قسمان"،

والاحتمال، والتخير، والتجويد، وذكر الاستثناء، وتعدد الأوجه، والشذوذ. فهو إذن يراعي المسائل الخلافية في النحو، ويقر بمبدأ الاختيار. الأمر الذي قد يمكن أهل المغرب من ضوابط لغوية شاملة عن طريق كتاب جامع ولا متشدد يقدر المتعلمين على اكتساب تعليمات القواعد المجنبية للحن أي القرآن وألفاظ السنة.

أبانت محتويات متن الأجرومية أن ابن أجروم سلك تنظيماً نسقياً متدرجاً في التبويب والترتيب والتفصيل. وقد عرّف الكلام وفرّع أقسامه، وعرض العوامل اللفظية والمعنوية المؤثرة في تغيير أحوال أواخر الكلم، وانتقل إلى بسط قياسات النحو، مبتدئاً بباب الإعراب ومختتماً بالمفعولات والمخفوضات أخذاً بمبدأ الترجيح، وإن كان أميل إلى مذهب الكوفيين عكس صاحب الكتاب الذي أظهر ميله إلى البصريين. ولقد عدّ عبد الرحمن المكودي متن الأجرومية من أحسن المقدمات المختصرة واللمع المشتهرة... فهي مفتاح علم اللسان ومصباح نجيب البيان... وهي وإن كانت سهلة العبارة واضحة المثل والإشارة، تحتاج إلى التنبيه على مغلقها وتتميم مثلها (14).

افتتح المؤلف كتابه بتعريف الكلام، وتفرغ أقاسمه: "الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى" (15).

فالاسم معناه ما دل على معنى، واصطلاحه كلمة دلت على معنى. وهو ثلاثة أقسام مظهر كزيد ومضمهر كهو، ومبهم كهذا. والحرف لفظ يدل على معنى في غيره، والفعل ما دل على معنى في نفسه واقترن بزمان. أما الكلام، فقد اختلف في تعريفه اللغويون والنحاة وعلماء التوحيد. فعند اللغويين هو كل قول مفرد أو مركب كقام زيد أو ما حصل به الإفهام من إثارة وكتابة وعقد ونصب. وعند المتكلمين

و"المرفوعات سبعة"، و"الفاعل: هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله، وهو على قسمين"، والمبتدأ هو الاسم المرفوع العاري من العوامل اللفظية، والمنصوبات خمسة عشر، وحروف الاستثناء ثمانية، والمنادى خمسة أنواع، والمخفوضات ثلاثة أقسام... إلخ. إذ يتضح أنه اهتم كثيرا بالتفريعات العددية لما لها من دور في تيسير عملية الإدراك.

بدت الأجرومية كراسة لطيفة، وهي كثيفة وصغيرة الحجم، لكنها شملت أنفع الأضراب والأوجه والقواعد النحوية الضرورية للنائشة التعليمية، نشدانا لانتفاع أصحاب الأفهام المتواضعة. وقد ركب صاحبها في هذا المسعى صيغة الوجوب، ومبدأ الإجمال، والجزم في الأحكام، وهو الأسلوب العلمي المتناغم وأصول القواعد، لقوله: الماضي مفتوح الآخر أبداً، والأمر مجزوم أبداً، ومضارع أنيت مرفوع أبداً. ولاشك أن السياق السوسيوثقافي الذي أفرز الأجرومية كان ميالاً إلى الهوامش والمختصرات التي تسهل عملية تعلم النحو وفهم معاني القرآن والسنة. وهو منزع تعليمي سلكه العديد من شيوخ اللغة والنحو كأبي القاسم الزجاجي الذي أعلن في أكثر من موقع أن كتاب "الجمال في النحو" مختصر هو نفسه. وهو السبيل الذي سلكه الزمخشري في "المفصل" لما أقصره على إجمال المبادئ الموائمة لمدارك المتعلمين. والواقع، أن متأمل متن الأجرومية، يستخلص أنه أمام شيخ متمكن من قواعد النحو، يعرض الموضوعات بلغة واضحة تروم البساطة في التأليف، تاركا التعقيدات والتفريعات الشائكة للمطولات من الكتب والمصنفات. وبما أن كتاب الجمل قد أكثر من شواهد القرآن الكريم والأحاديث والأرجاز والأمثال والأقوال، فإن المتن المختصر قد خلا منها، وابتعد عن الافتراضات والجدالات التي دأبت عليها كتب النحو القديمة.

وإذا كان ابن أجروم قد أخفى هوسه التعليمي، فإن الزجاجي أعلنه بوضوح من خلال المؤشرات النصية الدالة على هذا المنزع، في ثنايا شروحه وتقسيماته وتعليقاته. ومن ذلك ما تضمنه كتابه من ألفاظ وعبارات كقوله: "واعلم"، و"إذا أردت"، و"إن شئت"، و"إن سميت"، و"أما قولك"، و"إذا رأيت"، و"فقس عليه"... وكثيراً ما ينهي أبوابه بعبارة: "فافهم تصب إن شاء الله". وهو منحى سلكه العديد من الشيوخ منهم "سيبويه" الذي لطالما ردد معجماً محملاً بخطاب تعليمي كقوله: "واعلم أنك"، "إن شئت قلت"، و"أفلا ترى"، و"تقول"، و"إذا أردت"، و"إذا ثبتت".

إن هذا المسلك يضرر هاجس العلماء الشيوخ في التكوين والتعليم داخل المجالس والحلقات العلمية الخاصة بتوريث الصنائع والعلوم والفنون، وإنضاج القواعد الكلية والمبادئ الجزئية عن طريق طلاب العلم ومريديه. وإذا كان الزجاجي قد أسند الآراء النحوية إلى علمائها البصريين والكوفيين، مبدئياً رأيه الموافق أو المخالف لشيوخ المدرستين. فإن ركوب الاختصار قد أجبر ابن أجروم على تفادي الخوض في جدل الخلاف آخذاً بمبدأ الترجيح والاختيار.

ومن الأخبار الماثورة عن الزجاجي أنه رد بشدة على من استخفوا بشأن القراءة غير مباليين بالحركات الإعرابية المناسبة لأواخر حروف الكلمات، واعتبر الاستغناء عن الإعراب قصوراً في اللغة وعجزاً عن الإبانة، وإنقاصاً من هيبة المقروء. ولذلك أشار ابن جني إلى أن اتضاح المعنى مشروط بمراعاة قواعد النحو ووظائف اللغة ومقاصد التركيب. فالكلمة لا تؤدي معناها إلا أثناء وضعها بجانب الكلمة اللاحقة في ترتيب تستلزمه العلاقات اللغوية النحوية والبلاغية، الأمر الذي حداً بعبد القاهر الجرجاني أن يركز في فصل "النظم هو توخي معاني

تاريخها الطويل عدة مرات الحاجة إلى وضع مصطلحات للمفاهيم الجديدة التي كان يجب عليها احتواؤها⁽²¹⁾. وبموجب مقتضيات التطور طاولت اللغة العربية أهلها فلبست لبوس المفاهيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية الجديدة. وعندما أفرز الشرط السوسيوثقافي العربي ظاهرة التدوين تألقت لغة العرب في وضع مصطلحات مستوحاة من صلبها، ونحت جهاز مفاهيمي تولد عن طريق الاحتكاك بالثقافات الأجنبية، والانصراف إلى ما وراء المعاش نحو العلوم والفنون شأن "بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة لما كثر عمرائها صدر الإسلام واستوت فيها الحضارة كيف زخرت فيها بحار العلم وتفننوا في اصطلاحات التعليم وأصناف العلوم واستنباط المسائل والفنون حتى أربوا على المتقدمين وفاتوا المتأخرين⁽²²⁾.

إن الاصطلاح تسمية تقنية ضرورية لمعرفة الأفكار والتصورات، وإذ يستحيل الإجماع حول دلالة مصطلح ما، فقد يختلف اللغويون والفقهاء والنقاد والأدباء، أحيانا، حتى في معاني الألفاظ الأكثر شيوعا وتداولها بينهم. ولذلك اجتهد اللغويون والنحاة القدامى والمتأخرون في تبرير ملاسبات استخدام مصطلحاتهم، الأمر الذي أفضى إلى حتمية الخلاف النحوي بين المذهب البصري، والمذهب الكوفي منذ نشأة النحو. والحق "أن الدراسة الموضوعية لكلتا المدرستين تبين أن كثيرا من المسائل التي ذهب إليها الكوفيون أقرب إلى الواقع اللغوي وإلى المنهج النحوي الصحيح من تلك التي ذهب إليها البصريون⁽²³⁾. ومن ثم، فلا بد من الإقرار بأن تطور المصطلح قد يخضع بالبداية إلى تجاذبات السياق التاريخي والثقافي، بل وتباين وجهات النظر بين العلماء في تبني مصطلح ما أو الاختلاف في الوظيفية الإعرابية لبعض العوامل. و"العمل: المهنة والفعل... عمل عملا، وأعمله غيره،

القرآن" على حركة المصطلح النحوي في إدراك معنى الكلام، موضحا "أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك... وأن لا محصول لها غير أن تعمل إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر... أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالا أو تمييزا. أو تتوخى من كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك أو تريد فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمَّت معنى ذلك الحرف⁽¹⁹⁾.

3. المصطلح النحوي في المتن الأجرومي: "العامل"، و"الإعراب"

تعد المصطلحات مفاتيح أقفال العلوم والمعارف النظرية والتطبيقية. وما لم تتحقق الدقة والإحكام للمصطلح العلمي، فإنه يفقد دوره الوظيفي، سيما أن الدلالة الاصطلاحية أداة من أدوات الاشتغال العلمي الحصيف، ووسيلة من وسائل تبلوره وتطوره. وسواء أكان المصطلح واصفا لعلم ساد، أم ناقلا لعلم سائد، أم مؤسسا لعلم سيسود، فإنه يستلزم التمهيد المسعف على تدقيق التفكير وضبط آليات التعبير. ولذلك تختزل محتويات العلوم في مصطلحاتها القمينة بالكشف عن المحجوب، والنفاد إلى مكنون المعارف حيث يصبح المصطلح سمة المفهوم، "والمفهوم أساس الرؤية، والرؤية نظارة الإبصار⁽²⁰⁾.

يتطلب تأسيس خطاب لغوي ييسر سبل التواصل بين عموم الناس أو خواصهم، وضع مصطلحات مشتركة تعبر عن آرائهم، وتصوراتهم الفكرية والمعرفية. ولذلك "عاشت اللغة العربية في

يكون للمفرد اسم أو فعل مضارع، لأنه كلمة واحدة يمكنها أن تظهر على آخرها حركات الإعراب أو تقدر تقديرا. أما الجملة فبعيدة من الإعراب لأنها مركبة من كلمتين أو أكثر تركيبا إسناديا أو شرطيا، ويستحيل أن يظهر عليها أو يقدّر بمجموعها، حركات الإعراب" (28).

إن لأوضاع الاسم والفعل والحرف اعتبارا في الدلالة المستنبطة أحكامها من مجاري لغة العرب. وهي اللغة التي صارت قوانينها قواعد مطردة يقاس عليها سائر أنواع الكلام، حيث تلحق "الأشباه بالاشباه مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعرابا وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا" (29). وإعراب الأسماء. في كتاب الجمل للزجاجي. رفع ونصب وخفض. ولا جزم فيها. أما إعراب الأفعال فرفع ونصب وجزم ولا خفض فيها... فجميع علامات الإعراب أربعة عشرة علامة: أربع للرفع، وخمس للنصب، وثلاث للخفض، واثنان للجزم، وجميع ما يعرب به الكلام تسعة أشياء ثلاث حركات وأربعة أحرف وحذف وسكون" (30). أما المعربات. في متن الأجرومية المختصرة عن هذا الكتاب. فقسمان: قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف، فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع: الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء. وكلها ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة وتخضع بالكسرة وتجزم بالسكون... والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع: التثنية، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة المعربة بالحروف على خلاف الأصل (31).

أورد ابن جني في الكتاب أن الرفع والجزم والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب

واستعمله واعتمل الرجل: عمل بنفسه... ألا ترى أنه يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه؟ وقيل العمل لغيره والاعتماد لنفسه. والعامل في العربية: ما عمل عملا ما فرفع أو نصب أو جر. كالفعل والناصب والجازم. وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، وكأسماء الفعل. وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب" (24).

إن العامل يمارس نشاطا مؤثرا يظهر نتيجة يحدث بموجبها تغيير في الوضع التركيبي للغة، وهو ما لا يحصل دونة إن ظلت الألفاظ مجردة معزولة عن سياق التداول، لأن العمل قيام بجهد للوصول إلى نتيجة نافعة أو هو فعل الشيء عن قصد، وفي النحو والصرف يصطلح العمل على دور أو أثر الكلمة في الإعراب. فأن تعمل الكلمة في الكلمة بمعنى أنها تحدث فيها أثرا إعرابيا كعمل الفعل في المفعول (25). وبما أن الإعراب مشروط بالعوامل، فإن هذين المصطلحين متلازمان في الكلام المشروط عند النحويين بالتركيب، و"الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع. وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى... والإعراب: هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، وأقسامه أربعة: رفع، ونصب، وخفض، وجزم" (26).

إن الإعراب في "اللغة هو التعبير والبيان، وفي اصطلاح النحويين كما قال (ابن أجروم) تغيير أواخر الكلم"، والمراد بالكلم هنا هو الاسم والفعل المضارع، لأن الإعراب لا يكون إلا فيهما" (27) بحكم اختلاف العوامل. من عامل يوجب الرفع على الفاعلية إلى آخر يتطلبه على المفعولية... أو نحوهما. ولما قال المصنف لفظا أو تقديرا فقصد أن الإعراب يكون ملفوظا به. وقد يكون مقدا إذا انتهى الاسم بألف أو ياء، ويكون الإعراب في الفعل المضارع ظاهرا أو مقدرا حين الجزم بالحذف. والأصل في الإعراب "أن

أولهما لأبي علي الفارسي، وثانيهما للكسائي، قد ألفا قبله في العوامل النحوية لكنهما لم يصلا إلينا حسب ما ورد في "كشف الظنون".

إن الإعراب أثر يخلفه العامل، لأن العلامات، إنما هي نتاج العوامل. فالعوامل "الداخلية" على المبتدأ والخبر ثلاثة أشياء: كان وأخواتها وإن وأخواتها وظننت وأخواتها" (35). وهي كلها عوامل لفظية سماعية تحدث التغيير على أواخر الكلم. واللفظية أكثر انتشاراً وتداولاً لأنها منطوقة باللسان في الكلام بينما تقل العناية بالعوامل المعنوية لكونها مجردة تعرف بالجنان (القلب) ولا تتلفظ باللسان. وقد أفاض النحاة في شرح أسباب ومسببات الإعراب إلى أن شملت نظرية العامل النحو كله. والنحو هو الإعراب، ولا يحصل الإعراب دون مؤثر عاملي. فالتثنية لما تلحق الأفعال المضارعة علامة للفاعلين (الألف والنون) والجمع علامة للفاعلين حيث يقام الرفع بثبوت النون والنصب والجزم بحذفه. وقد قيل إن النحاة تأثروا بالفلسفة الكلامية في بلورة نظرية العامل لما قالوا: "عرض حادث لا بد له من محدث، والأثر لا بد له من مؤثر".

لا يعد مصطلح "العامل" غريباً عن واقع الثقافة العربية الإسلامية، لأن مفهوم العامل ينهض "على فكرة إسلامية واضحة تؤكد أنه لا يوجد شيء بدون موجد، ولا يحدث مسبب بدون سبب. فكل حركة تطرأ على الكلمة لا بد أن يكون لها سبب سموه عاملاً" (36). ويستند عمل العوامل القياسية، حسب الجرجاني، إلى قاعدة كلية، بينما يتوقف عمل العوامل السماعية على السماع فقط، وهي أحد وتسعون عاملاً، بيد أن عدد القياسية لا يتعدى تسعة عوامل: سبعة لفظية، وعاملان معنويان.

يتجسد الإعراب في الاسم المتمكن، وفي الفعل المضارع، وحده اختلاف أواخر الكلمات

للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد (أفعل، تفعّل، يفعل، نفعل) (32).

إن اللزوم قوام الكلمات التي لا تتأثر أواخرها مهما تبدلت مواقعها في التركيب اللغوي. وبما أن "البناء" معنى من معاني الثبات، فإن الإعراب مصدر: أعربت عن الشيء إذا أوضحته عنه، وفلان معرب عما في نفسه مبين له، موضح عنه. وأصل هذا كله قولهم "العرب" وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان... ولما كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً. وكأنه من قولهم: عربت معدته، أي فسدت، كأنها استحالة من حالة إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة" (33).

لما صار البناء منعاً للتصرف، بطلت وظيفة العامل، سيما وأن النحو تصرف في الإعراب ابتغاء الإيفاء عن المعاني بالألفاظ، وهو ما لا يتحقق إلا لمن امتلك الملكة الفطرية للغة أو الإحاطة العلمية بقواعدها. وإذا كان الجرجاني قد قسم العوامل في كتابه (العوامل المائة) إلى لفظية ومعنوية، وجعل اللفظية سماعية وقياسية، مشيراً إلى أن العوامل ثلاثة أصناف: حروف وأفعال وأسماء. فالإسماعية نسب أول نص عن العوامل، وهو القائل: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة (النصب والجر والرفع والجزم) لما يحدث فيه العامل... وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف. وذلك الحرف حرف الإعراب" (34). أما من حيث التأليف، فإن كتاب العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني هو أول كتاب يؤرخ. في اعتقادي. لهذا الضرب من البحث في معاني الجمل النحوية. ويروى أن كتابين

واحد (الاشتغال) فتنبغي الإشارة إلى وجود عوامل كافة عن العمل، وعوامل غير منطوقة واجبة الحذف (كان المضمر بعد الفاء، وحتى). قال سيبويه في باب الحروف التي تضمرفها أن: "وذلك اللام التي في قولك: جئتكَ لتفعل. وحتى، وذلك قولك حتى تفعل ذلك. فإنما انتصب هذا بأن. وأن هنا مضمرة، ولولم تضمرفها لكان الكلام محالاً... أفلا ترى أنَّ أنْ تفعل بمنزلة الفعل. فلما أضمرت أن كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما، لأنهما لا يعملان إلا في الأسماء ولا يضافان إلا إليها... واعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن" (39).

إن قضية العامل حاضرة بقوة في متن "الجمال في النحو" للزجاجي، السابق للجرجاني، اللاحق لسيبويه، بوصفهما أبرز رواد نظرية العامل في النحو العربي، ولذلك وظف ابن أجروم في متن الأجرومية مصطلح العامل لوعيه بدوره الوظيفي المركزي في بناء الجملة، إذ بالعوامل يحصل الإفهام ويتولد معنى الكلام. و لهذا عد العامل في اللغة العربية، مصطلحاً نحوياً بل إنه العنصر اللفظي أو المعنوي الذي به يتقوم المعنى الموجب للإعراب المقتضي للحديث عن أربعة عناصر تشكل جملة الإعراب، وهي العامل المتحكم والمؤثر في علامات الإعراب، كالأفعال، وأدوات النصب والجزم، وحروف الجر، والمعمول بوصفه عنصراً خاضعاً لتأثير العامل ويطلق عليه موضع الإعراب، والموقع الذي به تتحدد وظيفة الكلمة في سياق الإعراب كالمبتدأ، أو الفاعل، والمفعول به، والمجرور، والمضاف. والعلامة وهي حركة المعمول ظاهرة أو مقدرة. فالعوامل أساس الإعراب وجوهره، فإن وجدت حدث الإعراب، وإن غابت زال وانعدم.

قد تتجسد معاني الكلام حسب السياقات النصية بموجب دخول "العوامل المؤولة" (حسب تفسير

باختلاف المؤثرات الداخلة عليها (العوامل). "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، ولأفعال المضارعة، ولأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع" (37).
وإذ يعرب الفعل على الرفع والنصب والجزم، فإن علامة الاسم الرفع والنصب، بينما يعد الجزم سمة الأفعال، والجر سمة الأسماء. وقد تنوب الحروف على الحركات في مواضع منها الأسماء الخمسة والتثنية والجمع. غير أن الأسماء على ضربين معرب ومبني؛ والمعرب صنفان متصرف وغير متصرف، أما المبني منها مثل من وكم وكيف، فقد استقرت حركته لما فيه من معنى الحرف. والفرق بين المعرب والمبني أن حركة المعرب وسكونه يكونان بعامل دخل عليه.. وحركة المبني وسكونه يكونان بغير عامل (كسرة هؤلاء، وسكون مَنْ ليسا بعامل دخل عليهما) (38).

فرق الجرجاني بين البناء اللزوم في الأسماء (من كيف)، والبناء العارض، ومنه بناء المضارع إذا اتصلت به نون النسوة (يَفْعَلْنَ)، ونون التوكيد (يَفْعَلَنَّ)، والمضاف إلى ياء المتكلم (غلامي)، والمنادى المعرفة المفرد (يا زيد)، والنكرة المفتوحة مع لا النافية للجنس (لا رجل في الدار)، وبناء الغايات حيث تبنى بعض الأسماء نحو: قبلُ وبعْدُ، وفوقُ، وتحتُ، لكنها تتحرك بغاية الإضافة كأن يقال: جئتكَ من قَبْلِ زيدٍ.

وإذا كانت بعض الأسماء تعمل لشبهها بالحروف، فإن الحروف قسمان: عامل وغير عامل. فالعامل ما اختص باسم أو فعل، وغير العامل ما لم يختص بأحدهما. والفعل الجامد أضعف عملاً من الفعل المتصرف. والعامل المعنوي أضعف من العامل اللفظي. ولما كان المعمول الواحد لا يعمل فيه عاملان، ولا يعمل عامل في المعمول وضميره في آن

حدها في سياق الكلام النصب على الاستثناء. أما في "الرفع بالحكاية"، فقد استشهد الخليل بقوله تعالى: "سيقولون ثلاثة رابعهم كليم" فمتى وقع القول على أنه مفيد للحكاية فحكمه الرفع، وقد يرفع الاسم على "التحقيق" كقولنا لا إله إلا الله، فالله اسم جلالة مرفوع على التحقيق لأن المعنى لا يجوز السكوت دون ذكره. ومنه قولهم: "لا رَجُل إلا زيد" حيث تعتبر "إلا" تحقيقاً في هذا السياق. وقد أفادت أداة الاستثناء "إلا" معنى "لكن" في قوله تعالى: "طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى". تحقق النصب على المعنى: لكن تذكرة. ومن قرأ "تذكرة" بالرفع، أراد: إلا أن تكون تذكرة عن الفراء (41).

يبدو من خلال بعض تأويلات الرفع التي قدمها الخليل أنها أقرب إلى التفسير منها إلى علم النحو. "وليس النحو ملزماً بما يذهب إلى علم البيان. أما تقديرات علماء البيان أو المفسرين والشرح فليس واجبا على النحاة اتباعها دائماً، وإخضاع قواعدهم لها، لأن الإعراب قد يخالف تفسير المعنى" (42). ولذلك، عدل، في اعتقادي، ابن أجروم في "باب مرفوعات الأسماء" عن الغوص فيما يرفع بالتفسير والتأويل موجزا هذا الباب في فقرة مركزة تعليمية يمكن أن ترفع إلى مقام "بيان المرفوعات". قال: "المرفوعات سبعة وهي: الفاعل، والمفعول، الذي لم يسم فاعله، والمبتدأ أو خبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل" (43).

إن الإعراب تغيير أحوال أواخر الكلم حسب العوامل إن على وجه الحقيقة أو التقدير. ويحصل هذا التحول لأن معنى تداول الكلمات في السياق يوجب الرفع على الفاعلية أو النصب على المفعولية كما ألمحنا في الأوضاع النحوية الأنفة الذكر. والمعرب أن

كتاب "الجمال في النحو" المنسوب إلى الخليل بن أحمد) بمعنى خضوع المفعول لتأويل يستفاد من الوضع التداولي للتركيب اللغوي. فالإعراب "عند من يقول إنه معنوي هو تغيير أحوال أواخر الكلم بسبب دخول العوامل المختلفة. وذلك نحو "زيد"، فإنه قبل دخول العوامل موقوف ليس مبنياً ولا معرباً ولا مرفوعاً ولا غيره (40). فإذا تطلب الرفع أو النصب أو الجزم جاء إعرابه موافقاً لما يتطلبه قياساً أو تقديراً أو تأويلاً. فالتقدير كأن يكون العامل محذوفاً فيؤول بما توجبه الدلالة. فإن سألتك: من ضربت فتقول زيدا. فإن تقديره ضربت زيدا. "فالعامل في "زيداً" النصب وهو محذوف لدلالة ما قبله عليه". أما التأويل كأن يُرفع المفعول بموجب عامل مشروط بالدلالة التداولية التلطفية كالرفع ببناء المفرد (يا زيد)، "والرفع على فقدان الناصب"، كما جاء في قوله تعالى: "وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل، لا يعبدون إلا الله". بمعنى "ألا تعبدوا"، "والرفع بالصرف" ولا تمنن تستكثر"، ومعنى الآية وفق تفسير النحاة، "ولا تمنن مستكثراً"، غير أن الصرف أوقع المنصوب في موقع الرفع. ومن ذلك قوله تعالى: "ثم ذرهم، في خوضهم يلعبون". ودلالته "ثم ذرهم في خوضهم لاعبين" حيث تم صرف كلمة "لاعبين" من النصب إلى الرفع "يلعبون". وقد ترفع الكلمة "بالحمل على المعنى" مثل قولنا فني المال إلا أقله، وحكم "أقله" النصب على الاستثناء، إلا أنه رفعه على المعنى: أي أننا نقصد "بقي أقله" ومثله قول الفرزدق.

وحظ الزمان يابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحاً أو

مجلّف

وتأويل إعراب كلمة "مسحاً" أنها حملت على المعنى فرفعت (بقي من المال مستح: أي مهلك). بينما

خاتمة

انبثق الخلاف بين النحويين من إيمان المدرستين بوظيفة العامل النحوي في الكلام؛ إذ لابد لكل أثر إعرابي من سبب. ولئن اقتنع الكوفيون "بترافع المبتدأ والخبر"، أي المبتدأ والخبر مترافعان؛ بمعنى يرفع أحدهما الآخر، فلأنهم احتجوا بأن الاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ولا يجوز، في اعتقادهم، أن يتجرد الابتداء من العوامل خاصة أن الأثر لا يحدث بدون مؤثر. ولما لاحظوا أن العرب يبتدئون بالمنصوبات والحروف، قالوا إن الابتداء لا يوجب الرفع. أما البصريون، فأمنوا بارتفاع المبتدأ بعامل الابتداء، لأن العوامل في علم العربية، في نظرهم، ليست بالضرورة مؤثرات حسية كالإحراق للنار مثلاً، لأن الأمانة أو العلامة "تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء".

لا جدل أن إدراك المعارف وتحصيل العلم لا يفيدان ما لم يتأدب المتعلم بأدب الشرائع الكونية والقيم الإنسانية السامية التي تسمو بالمرء نحو الاكتمال الأخلاقي. وذلك ما لا يتحقق إلا بآليات الطب الباطني الذي يزخر بموارد التربية الروحية القائمة على رياضة النفس، وتهذيب السلوك.

الإحالات والهوامش:

- 1 - مارتن هايدغر: هيدرلن وماهية الشعر، ترجمة فؤاد كامل ومحمود رجب، مراجعة عبد الرحمن بدوي، القاهرة، 1974، ص 145.

يتغير حال آخر الكلمة لفظاً أو تقديرًا عكس المبني الذي يلزم آخره حالة ثانية "لغير عامل أو اعتلال". ولذلك جاز تغير أحوال الكلمات وفق ما تقتضيه معانيها. خاصة أن الرفع والنصب قسم من الأقسام التي يشترك فيها الأسماء والأفعال. أشار ابن خلدون في مقدمته، إلى أن الحذف في العلم، لا يحصل إلا بتعلم القواعد والمبادئ مع التفنن في الاستيلاء عليها والإحاطة بها. ولهذا افتقرت العلوم والفنون إلى الإدراك الفاهم والمراس الدائم، واحتاجت إلى "السند في التعليم في كل علم أو صناعة إلى مشاهير المعلمين فيها معتبرا عند كل أهل أفق وجيل، ويدل أيضا على أن تعليم العلم صناعة اختلاف الاصطلاحات فيه. فلكل إمام من الأئمة المشاهير اصطلاح في التعليم يختص به شأن الصنائع كلها فدل على أن ذلك الاصطلاح ليس من العلم وإلا لكان واحدا عند جميعهم. ألا ترى إلى علم الكلام كيف تخالف في تعليمه اصطلاح المتقدمين والمتأخرين وكذا أصول الفقه، وكذا العربية وكذا كل علم يتوجه إلى مطالعته تجد الاصطلاحات في تعليمه متخالفة" (44). ولعله الاختلاف الذي ساد العربية مبكرا بين المدرستين النحويتين الأصيليتين: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة. وبما أن العامل هو أصل الإعراب في الجملة، فإن الخلاف قد طال وظائفه داخل السياقات النحوية. وقلما اعتمد النحاة العوامل المعنوية التي لا تظهر ولا تقدر بلفظ، كعامل الابتداء في الأسماء، وعامل التجرد من الناصب، والجازم في الفعل المضارع. غير أن الكوفيين تعمقوا أكثر في اعتماد العامل المعنوي لما زعموا أن شبه الجملة في نحو: "زيد عندك"، و"أخوك في الدار". منصوبة على الخلاف، لأنها خالفت المبتدأ ولم تكن نفسه. فالعامل أمر معنوي، وهو الخلاف. وزعم آخرون أن المبتدأ هو الذي نصبها لأنها تخالفه (45).

- 2 - أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي: مراتب النحويين، حققه وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص 21.pdf.
- 3 - الشيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطبعة الثانية، دار المعارف، ص 16-17.pdf.
- 4 - المرجع نفسه، ص 17.
- 5 - محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، ص 604.
- 6 - أبو بكر الزبيدي: أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 1984، ذخائر العرب 50، ص 19.
- 7 - الفتح عثمان ابن جني، الخصائص لابن جني. عبد الحميد الهنداوي، المجلد الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 14.
- 8 - ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 605.
- 9 - جلال الدين السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة الأزهرية، ص 49-50.pdf.
- 10 - عبد القاهر الجرجاني: الجمل، حققه وقدم له علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1392هـ/1972م، ص 23.
- 11 - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: الجمل في النحو، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن، ص 12.pdf.
- 12 - الشيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو، مرجع سابق، ص 25.
- 13 - ابن خلكان: وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، تحقيق أبو عباس، دار صادر- بيروت، 1972.
- 14 - عبد الرحمن المكودي: شرح متن الأجرومية، تحقيق وتعليق أحمد إبراهيم بن عبد المولى المغني، تقديم أحمد بن منصور الأبالك، المكتبة الإسلامية، القاهرة، 2005، ص 25.pdf.
- 15 - محمد بن محمد بن داود الصنهاجي: متن الأجرومية، دار الصميعي 2008.pdf.
- 16 - متن الأجرومية: شرح العلامة الشيخ حسن الكفراوي بحاشية العلامة الشيخ اسماعيل الحامدي، مكاتب سليمان مرغي. ص 5-8-9.pdf.
- 17 - أبو بكر عبد القاهر الجرجاني: الجمل، مرجع سابق، ص 2.pdf.
- 18 - متن الأجرومية، ص 3.pdf.
- 19 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهر/محمود بن محمد شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الثالثة 1992م.
- 20 - الشاهد البوشيخي: نحو تصور حضاري شامل للمسألة المصطلحية، مجلة دراسات مصطلحية، (مجلة حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية)، العدد الثاني 1423/2002م، ص 67.
- 21 - عبد الوهاب التازي سعود: الكلمة الافتتاحية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد خاص، ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم، عدد 4، السنة 1409هـ/1998م، ص 9.
- 22 - مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص 481.
- 23 - عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 11-12.
- 24 - ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، "عمل".
- 25 - معجم المعاني، pdf.
- 26 - محمد بن محمد بن داود الصنهاجي: متن الأجرومية، دار الفكر، ص 2.pdf.
- 27 - عبد الرحمن المكودي: شرح المقدمة الأجرومية، مرجع سابق، ص 37.
- 28 - فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الأفاق الجديدة، الطبعة الرابعة، 1983م، ص 31.
- 29 - مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص 604.
- 30 - أبو القاسم الزجاجي: الجمل في النحو، مرجع سابق، ص 61-62-63.
- 31 - محمد الصنهاجي: متن الأجرومية، مرجع سابق، ص 5.
- 32 - كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص 13.

(4) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: الجمل في النحو، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الأردن.

(5) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الجزء الثالث، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، بمصر، 1992م.

(6) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، 1984.

(7) جلال الدين السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة الأزهرية.

(8) الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة.

(9) الشاهد البوشيخي: نحو تصور حضاري شامل للمسألة المصطلحية، مجلة دراسات مصطلحية، (مجلة حولية محكمة يصدرها معهد الدراسات المصطلحية)، العدد الثاني 2002/1423م.

(10) الشيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطبعة الثانية، دار المعارف.

(11) عبد الرحمن المكوذي: شرح متن الأجرومية، تحقيق وتعليق أحمد إبراهيم بن عبد المولى المغني، تقديم أحمد بن منصور الأبالك، المكتبة الإسلامية، القاهرة، 2005.

(12) عبد القاهر الجرجاني: الجمل، حققه وقدم له علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1392هـ/1972م.

(13) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهر/محمود بن محمد شاكر، شركة القدس للنشر والتوزيع، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الثالثة 1992م.

(14) عبد الوهاب التازي سعود: الكلمة الافتتاحية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد خاص، ندوة المصطلح النقدي وعلاقته بمختلف العلوم، عدد 4، السنة 1409هـ/1998م.

(15) عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

33 - الفتح عثمان ابن جني: الخصائص لابن جني، مرجع سابق ص14 (الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع) www.alwarraq.com

34 - محمد بن محمد بن داود الصنهاجي: متن الأجرومية، دار الصمعي 2008. ص12

35 - عبد القاهر الجرجاني: الجمل، مرجع سابق، ص13.

36 - عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، مرجع سابق، ص19.

37 - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الجزء الثالث، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، بمصر، 1992م. ص18 pdf.

38 - عبد القاهر الجرجاني: الجمل، مرجع سابق، ص10.

39 - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: كتاب سيبويه، مرجع سابق، ص5-6-28 pdf

40 - شرح حسن الكفراوي على متن الأجرومية، مرجع سابق، pdf.

41 - الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ص140-149-155 pdf.

42 - فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الرابعة، 1993، ص63.

43 - محمد بن محمد بن داود الصنهاجي: متن الأجرومية، مرجع سابق، ص6.

44 - عبد الرحمان بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص477.

45 - فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، مرجع سابق، ص276.

مصادر البحث ومراجعته:

(1) ابن خلكان: وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، تحقيق أبو عباس، دارصادر- بيروت، 1972، 3، 136.

(2) ابن منظور: لسان العرب، دارصادر، "عمل".

(3) أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي: مراتب النحويين، حققه وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

- 16) الفتح عثمان ابن جني: الخصائص لابن جني، عبد الحميد الهنداوي، المجلد الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 17) فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الرابعة 1993.
- 18) مارتن هايدغر: هيدرلن وماهية الشعر، ترجمة فؤاد كامل ومحمود رجب، مراجعة عبد الرحمن بدوي، القاهرة، 1974.
- 19) متن الأجرومية: شرح العلامة الشيخ حسن الكفراوي بحاشية العلامة الشيخ اسماعيل الحامدي، مكاتب سليمان مرغي.
- 20) محمد بن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار الجيل، بيروت.
- 21) محمد بن محمد بن داود الصنهاجي. متن الأجرومية، دار الصميعي 2008.